

الأمثل في تفسير كتاب الأ المنزل

/صفحة 237 / بالدين وأحكامه الثابتة بالضرورة، فإن الآيات المتعرضة لها الناهية عنها تأبى شمول المغفرة لها من غير توبة، ومثلها قتل النفس المحترمة ظلما والفساد في الارض وإهلاك الحرث والنسل، واستباحة الدماء والاعراض والاموال. ومن المعلوم أن المحذور إمكان تعلق المغفرة بأمثال هذه المعاصي والذنوب لا فعلية تعلقها بها فلا يدفع بأن الأ سبحانه يحفظ هذا المكلف المغفور له من اقتتراف أمثال هذه المعاصي والذنوب وإن كان غفر له لو اقتترف. وثانيا: أن يخص قوله: " اعملوا ما شئتم " عمومات جميع الاحكام الشرعية من عبادات ومعاملات من حيث المتعلق فلا يعم شئ منها البدرين ولا يتعلق بهم، ولو كان كذلك لكان معروفا عند الصحابة مسلما لهم أن هؤلاء العصاة محررون من كل تكليف ديني مطلقون من قيد وطائف العبودية وكان البدريون أنفسهم أحق برعاية معنى التحرير فيما بينهم أنفسهم على ما له من الاهمية، ولا شاهد يشهد بذلك في المروي من أخبارهم والمحموظ من آثارهم بل المستفاد من سيرهم وخاصة في خلال الفتن الواقعة بعد رحلة النبي (صلى الأ عليه وآله وسلم) خلاف ذلك بما لا يسع لاحد إنكاره. على أن تحرير قوم ذوي عدد من الناس وإطلاقهم من قيد التكليف لهم أن يفعلوا ما يشاؤون وأن لا يبالوا بمخالفة الأ ورسوله وإن عظمت ما عظمت يناقض مصلحة الدعوة الدينية وفريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبث المعارف الالهية التي جاء بها الرسول بالرواية عنه إذ لا يبقى للناس بهم وثوق فيما يقولون ويروون من حكم الأ ورسوله أن لا ضير عليهم ولو أتوا بكل كذب وافتراء أو اقترفوا كل منكر وفحشاء والناس يعلمون منهم ذلك. ويجري ذلك في النبي (صلى الأ عليه وآله وسلم) وهو سيد أهل بدر وقد أرسله (1) الأ شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الأ بإذنه وسراجا منيرا فكيف تطمئن القلوب إلى دعوة من يجوز تلبسه بكل كذب وافتراء ومنكر وفحشاء؟ وأنى تسلم النفوس له الاتصاف بتلك الصفات الكريمة التي مدحه الأ بها؟ بل كيف يجوز في حكمته تعالى أن يقلد الشهادة والدعوة من لا يؤمن في حال أو مقال، ويعدده سراجا منيرا وهو تعالى قد أباح له أن يحيي الباطل كما (1) الآية 45 - 46 من سورة الاحزاب.